

ثروة الزعيم

الحديث عن أموال الزعيم علي عبدالله صالح وأرصده في البنوك والمصارف واتخاذ صوراً وأشكالاً من فبركات الأكاذيب والأضاليل التخيلية الواهمة والمتوهمة ليس جديداً، فهو لم ينقطع قبل أزمة 2011م وارتفعت وتيرته أثناءها واستمر بعدها، وكله في سياق الاستخدام الإعلامي المعبر عن أفلاس الخطاب السياسي المعارض للزعيم صالح، وعندما كان في السلطة يحمل على كاهله مسؤولية قيادة الوطن والشعب وعندما تنازل وخرج منها مستشعراً مسؤوليته عن اليمن ووحدة شعبه وأمنه واستقراره وتجاه حاضره ومستقبل أجياله.

أحمد فرحان

أمام خالقه وخلقه وستخلده في الذاكرة التاريخية لشعبه الذي عمل من أجل نمائه وتطوره وازدهاره ليعيش كريماً عزيزاً وحرراً مستقلاً سيد نفسه على أرضه.. وفي هذا السياق واجه وما زال في سبيل ذلك كافة التحديات والأخطار ليقف طويلاً شامخاً مع شعبه، فلم يعمه بريق السلطة وما يرتبط به من مطامع دنيوية فانية ولم يزد الخرج منها إلا بصيرة واستبصاراً وحكمة وثباتاً إلى جانب أبناء شعبه الشرفاء والأوفياء المخلصين، بقارعون الخطوب ويواجهون المحن.. يفشلون المخططات والمشاريع الجرامية التي تستهدف وجود اليمن -الوطن والشعب الحضارة والتاريخ الماضي والحاضر والمستقبل.

ثروة الزعيم صالح وقوفه وصموده وتصديه مع شعبه لعدوان إجرامي وحشي غادر وغاشم يشنه نظام أسرة آل سعود الراهبي الاستبدادي المتخلف الذي اشترى بمال ثروة العرب النفطية العالم وبه حشد كل قوى الشر ليشن حرباً ظالمة فاجرة على أفقر بلد وأعظم شعب في عدوان لم يشهد له التاريخ مثيلاً.

وفي هذا الموقف تتجلى الصورة الناصعة للزعيم صالح ليكون التعبير المكثف لعظمة الايمان والانتماء اليمني القيمي والاخلاقي العريق والأصيل.. ويكفيه هذا ليدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

وهنا نقول: من يري دون المال والثروة اتضحت عبوديتهم المذلة لشايطيتها ولم يكتفوا بما جمعوهم بفسادهم على حساب وحدة الوطن وأمنه واستقراره وعلى حساب معاناة وأوجاع وآلام أبناء الشعب بل وفي سبيل جمع أكبر قدر من المال السعودي النفطي

المدنس وصل

طبعاً كل هذا الكلام عن ثروة الزعيم يعني الانتقال من منطق الاختلاف السياسي في الأفكار والرؤى والتصورات المندرجة في مبدأ حرية الرأي والتعبير منجز النهج الديمقراطي التعددي الذي حققه وعمل على ترسيخ مداميكه الزعيم ليكون أحد أنسب بناء الدولة اليمنية الموحدة الديمقراطية الحديثة، إلى الخلاف المتحول إلى فجور في الخصومة والعداء المحكوم بضغائن وأحقاد أنانية المصالح الشخصية والحزبية والفئوية، ولا علاقة لها بأية مصلحة للشعب والوطن، وهذه حقيقة كشفتها الأيام والأعوام وأصبحت اسطوانة مشروخة مملعة ومبتذلة ومنحطة.. وبات يدرك ذلك كافة أبناء شعبنا أكثر من أي وقت مضى.

إن ثروة الزعيم علي عبدالله صالح هي الإنجازات الكبرى والعظيمة التي صنعها وحققها للشعب والوطن على الصعيد السياسي الديمقراطي والاقتصادي التنموي وعلى الصعيد العسكري والأمني والثقافي والصحي.. ثروة الزعيم صالح الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية التي أراد أن يشيد على أساس مبدأ التداول السلمي للسلطة وعبر صناديق الاقتراع دولة المؤسسات المدنية المسجدة للمواطنة المتساوية أمام القانون في الحقوق والواجبات..

ثروة الزعيم صالح هي المستشفى والمدرسة والطرق والجامعات وشبكات المياه والكهرباء التي أوصلها إلى كل محافظة ومنطقة ومديرية وعزلة وقرية على امتداد ساحة الوطن اليمني.

هذه هي الثروة الحقيقية التي ستبيض صفحاته

بهم الحال إلى المتاجرة بأرواح ودماء الشعب اليمني وبأرضه في البر والبحر في أشنع خيانة وعمالة وارتزاق في تاريخ البشرية جاعلينه غاية ينبغي الوصول إليه بأي وسيلة، غير مستوعبين أن اليمن أقوى من الشر الذي استجلبوه، وقد قهر هذا الشعب العظيم المستحيل في الماضي البعيد والقريب وسيقهره اليوم وغداً بشجاعة وإقدام أبنائه الذين وجدوا ليصنعوا التاريخ بانتصار أتهم على أعدائهم.. أعداء الحياة والإنسانية.. مصيرهم وكل الخونة والعملاء الغرق في مستنقعات التاريخ العفنة تطارد دمهم اللعنات وتحفهم الشياطين إلى سقر وبنس المستقر.



مجلس الأمن يوجه صفة قوية للسعودية

القاعدة وداعش تحارب إلى جانب قوات التحالف

على الرغم من عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة لمناقشة الحالة اليمنية والوضع الإنساني والمساعدات الإغاثية المقدمة من المنظمات الدولية للمتضررين جراء استمرار العدوان، لم يطرأ أي جديد بهذا الشأن إلى اليوم ولم يصدر قرار يلزم السعودية بوقف حرب الإبادة التي ترتكبها بحق الشعب اليمني منذ عام..



isamer.alshameri@facebook.com

اليمنيون يؤمنون بأن صمودهم في وجه العدوان والحصار هو طريقهم للانتصار على وحشية تحالف العدوان وقد أعدوا العدة لذلك رغم أن الحرب الاجرامية التي تشنها السعودية على اليمن لا تزال حاضرة في المؤسسات والمنظمات الدولية التي لم تعد قادرة على التفاوض عما يجري من انتهاكات في العدوان الذي تشنه السعودية وبالذات من خلال الغارات المهيستيرية التي تشنها طائراتها على المواطنين اليمنيين الأبرياء، إضافة إلى الحصار البري والجوي والبحري الجائر على اليمن منذ ما يقارب العام، خلافاً عن الإنفلات الأمني الذي أدى إلى توسع نشاط الجماعات الإرهابية داعش والقاعدة وهو ما استدعى مجلس الأمن لنقاش الخطر من توسع نشاط التنظيمات الإرهابية في اليمن..

وبهذا الخصوص أعلن رئيس مجلس الأمن أن الجلسة بحثت أيضاً التوسع المتسارع لتنظيم داعش في اليمن.. موضحاً: «ناقشنا أيضاً التوسع السريع والمتواصل لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في اليمن.. أن كل فراغ يحدث سيقيم آخرون بملئه كما يحدث الآن.. وقد أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء توسع داعش».

وهو ما يعني -بحسب مراقبين- أن هناك بلورة جديدة أو إعادة النظر في حل الأزمة اليمنية ورفض خيار الحرب رغم اصرار السعودية وهادي وحكومته على هذا الخيار وانكار أي تواجد لداعش في اليمن، بيد أن اقرار مجلس الأمن بخطر تمدد داعش والقاعدة مثل صفة قوية لتحالف العدوان وحكومة هادي ..

إلى ذلك طالب المبعوث الدولي إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ مجلس الأمن بالضغط على أطراف الصراع اليمني، بغية حماية المدنيين وتسهيل الوصول الإنساني المستديم، وغير المشروع إلى كافة أرجاء البلاد واستئناف محادثات السلام، والمواقفة على وقف الأعمال العدائية.

وقال المبعوث الدولي: «إن قوات التحالف» تشن هجمات عشوائية قوية على ملايين اليمنيين»، ودلل في جلسة مشاورات مجلس الأمن يوم الخميس: «ما يقلقني اليوم منذ إفادتي الأخيرة لكم في 16 فبراير، هو حماية المدنيين وكان ذلك واضحاً في الغارة الجوية التي وقعت يوم 27 فبراير، وقتلت 30 شخصاً (من بينهم 6 أطفال) وجرحت 40 آخرين، عندما استهدفت سوقاً في مديرية نهم بصنعاء».

واستطرد: «كانت تلك الغارة واحدة من بين أربع غارات جوية أخرى ضربت مديرية نهم منذ الشهر الماضي، كما أتهم المبعوث الأممي جماعة «الحوثي» ب«تعمد تأخير ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في البلاد»، فيما حقل تحالف العدوان عدم قدرة الأمم المتحدة على إيصال المساعدات إلى عدد من المحافظات موضحاً: (ويعوق القصف الكثيف في صنعاء ومارب وتعز وصعدة قدرتنا على إيصال المساعدات).

افتتاحية صحيفة "داون" الباكستانية.. اليمن المنسي..

أواخر هذا الشهر، سيكمل التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن عامه الأول.

بعيداً عن استعادة أي شكل من أشكال النظام في الدولة العربية الفقيرة، فإن التدخل الأجنبي قد فاقم الكارثة الإنسانية التي أضرت الشعب اليمني بشدة. ما حدث أن هناك حرباً أهلية تحولت إلى صراع إقليمي أكبر، حيث تقاوت الحكومة المدعومة من الرياض في سبيل استعادة السيطرة على البلد من فصيل يُقال أنه مدعوم من إيران.

لاستفادة من الفوضى، تمكنت الفروع المحلية لتنظيم القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية المتطرفة من ترسيخ نفسها أكثر في هذه الزاوية المهمجة من شبه الجزيرة العربية.

في الوقت الذي رفعت فيه أصوات القلق حول المحنة الإنسانية، فيبدو إلى حد كبير أن العالم قد نسي اليمن وشعبه.. من بين أولئك الذين ينتقدون العمل العسكري في اليمن أعضاء من البرلمان الأوروبي.. الشهر الماضي، دعا المشرعون إلى حظر بيع الأسلحة على نطاق الاتحاد الأوروبي للسعودية بسبب حملتها العسكرية على اليمن.

لقد أتهم التحالف باستهداف المدنيين مراراً وتكراراً في المدارس والاسواق والمستشفيات.. ومؤخراً، انتقدت الأمم المتحدة أيضاً الرياض وحلفاءها باستهداف المدنيين" على نطاق واسع ومنهجي".

ينذر الوضع الإنساني بكل المقاييس بحدوث كارثة إنسانية، ذلك أن ملايين اليمنيين قد نزحوا أو انهم معرضون لانعدام الأمن الغذائي، في حين أن نصف من قتلوا نتيجة الحملة العسكرية كانوا من المدنيين. لقد كان التدخل العسكري التدميري فشلاً ذريعاً وينبغي إيقافه فوراً، وبدلاً من تأجيج الوضع، فإن على القوى الإقليمية- المملكة العربية السعودية وإيران- حث حلفائهم اليمنيين على التخلي عن اسلحتهم والعمل من أجل التوصل لحل سياسي للحرب الأهلية. ينبغي بذل كل الجهود من أجل إعادة تأهيل الشعب اليمني.. وما لم يتم حل الصراع سلمياً، فربما يمتد إلى المملكة العربية السعودية نفسها، إذا ما قرر الحوثيون السير نحو المملكة عن طريق معانقهم في الشمال.

ومن أجل أن يكون هناك استقرار إقليمي ومن أجل مصلحة الشعب اليمني، يجب بذل الجهود في سبيل التوصل لحل دائم من قبل جميع الأطراف.

وقال أوبراين لمجلس الأمن الدولي: من المهم أن تبذل جميع الدول المعنية كل جهد ممكن لتشجيع الأطراف وعدم عرقلة هذا الأمر". وأضاف: من الضروري السماح باستمرار تدفق الواردات إلى اليمن وضمان التجارة داخله. داعياً كل الأطراف إلى ضمان حماية البنية التحتية المدنية بما يشمل موانئ الشحن والمعدات الخاصة بها.

وقال أوبراين: إن الأماكن المحمية مثل المستشفيات والبيوت والمدارس ما زالت تتعرض للهجوم من جميع الأطراف، وهو ما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني. وطالب جميع أطراف النزاع في اليمن بتحمل مسؤولياتها إزاء القانون الدولي في النزاع والحرب وتجنب المواقع المدنية من الاستهداف.

ودعت الدول الـ15 إلى «حرية وصول الوكالات الإنسانية» إلى المدنيين و«وقف سريع للأعمال القتالية واستئناف فوري لمفاوضات السلام» برعاية الأمم المتحدة والمتوقعة منذ 20 ديسمبر الماضي..

الجدير بالذكر أنه كان من المتوقع أن يصدر مجلس الأمن قراراً خاصاً لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن ويفرض السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن دون عوائق طبقاً لمقترح سابق تقدمت به نيوزلندا وتم تأجيله إلى مطلع مارس الجاري.